الفكر الاقتصادي
عند مالك بن نبي

الدكتور أمين محمد سعيد الإدريسي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين
أربيل / العراق

المحتويات

المقدمـــة:

يغمرني شرف كبير يمتزج بسيل من الإعجاب عند دراستي لشخصية جزائرية عربية إسلامية كبيرة تمثلت بشخص المفكر و النابغة مالك بن نبي ، والذي يعد فكره امتداداً لشخصية المجاهد عبد الحميد بن باديس ومن سبقوه. هذا الغصن من تلكم الشجرة كان له امتداداته الفكرية وآثاره في عقول شبيبة العالم العربي و الإسلامي التي تتلمذت من نبع فكره في عقود الأربعينات والخمسينات والستينات من هذا القرن (١) ، ولازالت آثاره تمثل مدرسة فكرية إسلامية قائمة إلى اليوم.

ولد هذا المفكر الكبير في مدينة قسنطينة بالجزائر عام ١٩٠٥م. كانت مراحل دراسته الابتدائية والثانوية بين تبسة وقسنطينة، كما يروى في كتابه يوميات شاهد القرن. ثم سافر إلى باريس ليدرس الهندسة وليتخرج مهندساً للكهرباء عاما ١٩٣٥م (٢). وكان مؤهلاً له بفضل جهاده لتحرير الجزائر وفكره النير أن يحتل أعلى المناصب السياسية في الجزائر كي يترجم فكره إلي الواقع العملي ، إلا أن لما تردد حول فكرتة في القابلية على الاستعمار التي سوف نتطرق إلى مضمونها والتي أسيء تفسيرها أثراً في الحيلولة بينه وبين ما هو جدير به بحق (٣) ، وبالتالي كانت الخسارة كبيرة إذ لم تر النور في مختبره العملي أفكار عملاقة لها دوي في النفوس. ولعل أبلغ ما فيها أسبقيتها لكثير من الأفكار التي تتردد إلى اليوم و كأنها إشعاع من فكر بن نبي.

من أشهر كتب بن نبي التي أصدرها تحت عنوان كبير أسماه : « مشكلات الحضارة ، شروط النهضة، ووجهة العالم الإسلامي، والظاهرة القرآنية، وتأملات في المجتمع العربي، ومشكلات الأفكار في العالم الإسلامي، ومشكلات الثقافة، وفي مهب المعركة، وفكرة الأفريقية الآسيوية، وفكرة كومنولث إسلامي، ويوميات شاهد القرن، والمسلم في عالم الاقتصاد، و الإسلام والصراع الفكري في البلاد المستعمرة».

إن بن نبي ليس رجل اقتصاد، وكتبه ليست كتباً اقتصادية بحتة، بل إنه فيلسوف ومفكر سياسي واجتماعي بالدرجة الأولى ، لذا فإن أفكاره الاقتصادية نجدها متناثرة بين كتبه المتفرقة مما دعا الباحث للتنقيب عنها ووضعها تحت عناوين رئيسة ومقارنتها بالعديد من النظريات الوضعية للكشف عن وجهة نظر المفكر في إحدى زوايا الفكر الخطيرة.

أولا:مظاهر التخلف في فكر بن نبي

١- انخفاض متوسط دخل الفرد:

دارت عجلة التاريخ على محورها لينقسم العالم إلى شطرين شمالي، وآخر جنوبي. يمتد العالم الشمالي ممتلئاً حيوية ونشاطاً، ويغفو العالم الجنوبي حالماً بين محوري جاكارتا –طنجة.

من نتائج تلكم الفاعلية وذلك النوم ما هو متعارف علية كمقياس لذلك وهو تباين متوسط دخل الفرد مع ما يحمله هذا التباين من آثار وخيمة على المستوى المعاشي وتوفير ضمانات الحياة الكريمة لأفراد هذه المجموعة وتلك.

٢- الاهتمام بعالم الأشياء لا بعالم الأفكار

ومن مظاهر التخلف الاهتمام بعالم الأشياء لا بعالم الأفكار. ونستطيع أن نفهم هذا الميل في ضوء السيكولوجية الصبيانية، فالطفل لا يرى في العالم أفكاراً ولكنه يرى أشياء، فكومة من الحلوى أثمن لدية بكثير من كومة من الجواهر (٤).

إن هذا النزوع الفكري الذي يمكن أن نطلق عليه تحبيذ السهولة قد واكب العالم الإسلامي في مسيرته الحاضرة، إذ أنه مما لا يخفي أن شراء سيارة فخمة أو غسالة كهربائية أو جهاز تلفزيون أسهل بكثير من الحصول على الأفكار الضرورية لصنعها. ومن هنا فإن تنمية الأفكار في العالم المتقدم قد رافقها تنمية في عالم الأشياء في العالم النامي (٥).

ونرى هنا التباين ظاهراً بين هذا الموقف من الحضارة الغربية وموقف الإنسان الياباني منها الذي وقف من الحضارة الغربية موقف التلميذ النابه. فياله من تباين بين الموقفين ويالها من آثار في عالم الأفكار والأشياء سوف تترتب على الوجهتين. فحينما ينمي العالم المتقدم أفكاره، فإنه بشكل غير مباشر سوف يخترع وسائله وينمى أشياءه في حين يتلذذ إنسان العالم النامي بتوفير الأشياء التي هي ليست في متناول الجميع، ولربما في عهد قريب سوف لا تظل في متناول حتى الأغنياء.

يؤرخ ميلاد العالم الإسلامي الحاضر بسنة ١٨٥٨ وهى مرحلة اليقظة الأولى لهذا المجتمع بفعل حركة الإصلاح الديني التي حمل لواءها (جمال الدين الأفغاني / الشيخ محمد عبده) ولنأخذ تاريخاً آخر وليكن سنة ١٨٦٨ الذي سجل ميلاد مجتمع أخر هو المجتمع الياباني الحديث. لقد قلدت اليابان أوروبا فاشترت لها الأشياء من غير ما فهم للأفكار التي تمثلها ، إلا أن العجيب هو تلك السرعة الهائلة التي تمثلت بها اليابان الأفكار بينما لا يزال المجتمع الإسلامي يشترى الأشياء(٦) !

ثالثا: أسباب التخلف

ولكن لِمَ هذا الوضع المؤسف الذي آل إليه واقع العالم الإسلامي ؟ هناك العديد من التفسيرات الغربية لأسباب تخلف العالم النامي ، والعالم الإسلامي منه. ومن أمثلة هذه النظريات نظرية الحتمية الجغرافية في تفسير ظاهرة التخلف ، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن معظم الدول المتخلفة تقع في المناطق الجنوبية من الكرة الأرضية ، بينما تقع الدول المتقدمة في المناطق الشمالية . وهذه النظرية لا تتطابق مع الواقع، كما إن كثيراً من الباحثين يشككون في صحة نتائجها، ذلك أن المدنيات الأولى لم تظهر في المناطق باردة المناخ ، بل على العكس من ذلك. كذلك فإن بعض البلدان الواقعة في هذه المناطق استطاعت أن تحقق مستويات مرتفعة من التقدم ، مثل اليابان وأفريقيا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندة، والصين (٧).

وهناك نظرية الحلقة المفرغة للفقر كتفسير للتخلف. ومن أمثلة الحلقات المفرغة الحلقة الرئيسة للفقر، والتي ترى أن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى الصحي، وهذا يؤثر في انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل ، وهكذا يلتحم طرفا الحلقة، وتعيش الدول المتخلفة حبيسة هذه الحلقة لا تستطيع الفكاك منها (٨).

ويبدو من خلال ملاحظة بسيطة لهذه النظرية أنها كسابقتها تعمل على تكريس واقع التخلف كحقيقة قائمة لا يمكن الخلاص منها، فكما أن المكان لا يمكن تغييره كذلك فإن هذه الحلقة لا يمكن كسرها.

لقد أدى إخفاق هذه النظريات إلى بروز نظرية جديدة تربط بين فترة ظهور التخلف في هذه البلدان و تقيسم العمل الدولي الذي حصل بعد الثورة الصناعية، وما رافقها من تزايد في عدد السكان والإنتاج والحاجة إلى الغذاء والمواد الأولية ذات الكلف الرخيصة والأسواق الواسعة، مما أعطى مبرراً لظهور الاستعمار، فقسم العالم النامي إلى مستعمرات تُجهِّز العالم المتقدم بحاجته من المواد الغذائية والأولية التي تنتجها أراضيها (٩).

إذا كان هذا هو بعض ما أفادتنا به النظريات الغربية في أسباب التخلف، فما هو رأي بن نبي في الموضوع نفسه؟ يمكن استشفاف العديد من الأسباب التي يوردها متناثرة هنا وهناك ، والتي يمكن تحديدها بالتالي:-

١- القابلية للاستعمار

يقول بن نبي : «إننا لم نُستَعمَر إلا بعد أن توفرت فينا القابلية للاستعمار» ، لهذا فهو يرى أن تقسيم العمل الدولي ما هو إلا نتيجة لا سبباً للتخلف ، فلا نتوقع لتقسيم العمل الدولي وجوداً بدون توفر القابلية للاستعمار فينا أساساً، والتي ولدت ونمت بعد سقوط دولة الموحدين عام ١٣٦٩ م (١٠).

ولكن ماذا يعني مفهوم القابلية للاستعمار ؟ إنه بتعبير مختصر عدمُ استغلال الوسائل والامكانات المتاحة استغلالاً كفؤاً. يقول بن نبي : «فكوْنُ المسلم غير حائز جميع الوسائل التي يريدها لتنمية شخصيته وتحقيق مواهبة ذلك هو الاستعمار، وإما ألا يفكر المسلم في استخدام ما تحت يده من وسائل استخداماً مؤثراً، وفي بذل أقصى الجهد ليرفع من مستوى حياته حتى بالوسائل العارضة، وإما ألا يستخدم وقته في هذا السبيل فيستسلم على العكس لخطة إفقاره وتحويله مهملاً يكفل نجاح الفنية الاستعمارية ، فتلك هي القابلية للاستعمار» (١١).

ولعل إحدى مظاهر القابلية للاستعمار التي يشير إليها بن نبي عدم وضع الكفاءات البشرية المعدة إعداداً علمياً وتقنياً رفيعاً في مكانها الملائم مما أدى إلى ظاهرة هجرة الأدمغة (١٢).

ويختلف مفهوم القابلية للاستعمار لدى مالك بن نبي عن مركب التبعية الذي يشير إليه «منوني» -عالم فرنسي- والذي يعد في نظره مركب نفسي ناجم عن مركب نقص يعاني منه الإنسان في طفولته في العالم المتخلف والمتقدم على سواء. إلا أن ردود الفعل لهذا النقص قد تمثل في خلق نفسية تبعية لدى الإنسان في العالم النامي، في حين أن ردود فعل الإنسان في العالم المتقدم قد تمثل بالضياع أولاً، والذي أدى به في النهاية إلى السيادة (١٣).ووجه الاختلاف أن « منوني » يركز على الحالة النفسية، وكأن الأمر ثابت ، وبالتالي فإن الاستعمار حقيقة ثابتة. أما مالك بن نبي فإنه يركز على الجانب الاجتماعي من المشكلة أولا ثم الجانب النفسي ثانياً ، أو بعبارة أخرى : الواقع الثقافي والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، والذي إن تغيّر نحو الحالة الأفضل فإن في ذلك انحسار القابلية للاستعمار في نفسه (أي تغيُّر ذاته). ويعلل بن نبي أثر الواقع الاجتماعي والثقافي في اكتشاف « واط » لطاقة البخار. إن « واط » لم يكن له ليكتشف هذا بحدود إمكانية عقله ، لولا الوقع الجديد (النهضة الأوربية) التي كان لها الفضل في إحداث موجة التقدم العلمي والتقني في أوربا (١٤).

<u>٢ – انخفاض الفاعلية :</u>

يتضح لنا من النقطة السابقة أن مفهوم القابلية للاستعمار قد تضمن عدم استغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة عالية. وهذا يصب في نتيجة فحواها انخفاض الكفاءة الإنتاجية للإنسان ، أو ما يدعوه بن نبي بانخفاض الفاعلية ، والتي تفضي إلى ارتفاع الكلف وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي وإلى التبديد للطاقات الإنتاجية والتبذير المسرف وغير المحسوس بالوسائل. إلا أن شعوب هذا العالم ما برحت تعزي هذه المحدودية في النتائج لا إلى أسبابها الحقيقية ولكن إلى أسباب ثانوية كالفقر والجهل (١٥).

<u>٣ – تدهور شروط التبادل الدولي :</u>

إن مما عمّق من التخلف في نظر بن نبي تدهور شروط التبادل الدولي لغير صالح الدول الإسلامية حيث نجد أن العلاقة بين أسعار المواد الأولية المصدَّرة من الدول الإسلامية النامية، والسلع المصنعة المستوردة تميل لصالح السلع المصنعة المستوردة. يقول بن نبي : « فمثلا ليس هناك أي سبب ظاهر لأن يكون سعر الحلفا الجزائرية – وهي مادة أولية – أقل ثلاثين أو أربعين مرة من سعر منتجاتها –عجينة السليلوز والورق – المصنوعة في إنكلترا » (١٦).

وهذه إحدى التحديات الخطيرة لهذه الدول التي من جرائها ازدادت مديونيتها بشكل لم تستطع في ظله أن تسد ماعليها من التزمات مالية ، لذا فقد التجأ صندوق النقد الدولي إلى إعادة جدولة الديون لمصارف الدول الدائنة من أجل المحافظة على مصالحها.

ثالثا : شروط الانطلاق :

يركز الفكر الرأسمالي على رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار) كأحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية. ويعزى تبرير هذا الارتفاع في معدل التراكم الرأسمالي إلى فكرة الدفعة القوية أو الحد الأدنى من الجهد الإنمائي ، أو فكرة الانطلاق ، وتعني هذه النظريات جميعاً أن هناك حداً أدنى من الموارد الاستثمارية يجب أن يُوجَّه لعملية التنمية إذا أريد أن يكتب لها النجاح، وأن ينطلق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي . وبعد توفر هذا الحجم من الاستثمارات يأتي البحث عن استراتيجية الإنماء الاقتصادي التي يتبناها المجتمع والتي تؤدي إلى أكبر فعالية ممكنة لهذا الحجم من الاستثمارات (١٧).

أما فيما يتعلق بمالك بن نبي فيمكننا استجلاء شروط الانعتاق من مسار التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظره من خلال الروافد الآتية :-

١- عناصر ومركب الحضارة

تتشكل كل حضارة من أساس مادي اقتصادي وتركيب فوقي يتلاءم معه. ويحدد بن نبي عناصر الحضارة الملزمة لأي تقدم بالإنسان متفاعلاً مع التراب، ومستغلاً للزمن أمثلَ استغلال . إلا أن هذه العوامل لا تكون لها قيمة بدون مركب الحضارة الهام وهى الفكرة الدينية التي تعدّ بمثابة الروح للجسد الميت ، تحركه وتنتشله من سكونه، وتخلق منه كياناً ينبض بالحيوية والحياة.

وإذا حاولنا تقريب هذه الفكرة لنصوغها بشكل عناصر الإنتاج اللازمة في الاقتصاد الذي هو جزء من الحضارة نجد أن هناك التقاء لها مع أراء بعض مفكري المدرسة الاقتصادية الإسلامية في تلخيص عناصر الإنتاج باثنين هما: الإنسان والطبيعة، ومن تفاعلهما ينجم رأس المال (١٨). إلا أن تميّز بن نبي الذي يتكلم عن الحضارة في مسيرتها تشخيصه للزمن كأحد عوامل الحضارة وإعطاءه للفكرة الدينية دور المركب اللازم لمسيرتها ذلك لأنه يتحدث عن الحضارة في تكاملها لا عن الاقتصاد في خصوصيته.

ورغم ذلك يعد الزمن وكيفية استغلاله موضوعاً اقتصادياً هاماً، فعدم استغلاله بشكل كفؤ يضعف الفاعلية ويكرس القابلية للاستعمار عند بن نبي . ويقارن بن نبي بين نظريتين جسدتا الاستغلال الأمثل للزمن هما نظرية (تايلر) والتي تلتها نظرية (ستاخانوف) الذي فاق تايلر في رفع إنتاجية عامل الفحم من (٥) طن على مقياس تايلر إلى (١٠) طن (١٩).

ويرى بن نبي أن الفكرة الدينية هي أساس في كل حضارة ، بل لا بدّ منها ، إلا أنه من الغريب أنه لا يميز بين فكرة دينية واخرى. فإذا عنى بأبحاثه أن الفكرة الدينية أساس في كل حضارة، وليس شرطاً لرقي هذه الحضارة فإننا نتفق معه. فهناك من الحضارات بما تفرضه أديانها من قيم ومعتقدات وثنية تعد حائلاً أمام التقدم الاقتصادي. فالحضارة الهندوسية مثلاً أرست قيماً بالية كالتقسيم الطبقي للمجتمع، وما يخلفه من نظرة إلى طبقة المنبوذين ، وحصر توجهاتهم المهنية في بعض الأعمال دون غيرها، ومسيرهم في بعض الطرقات دون غيرها ما يعد بحق حائلاً دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أن الفكرة الدينية لا تكفي لوحدها في نظر بن نبي للتقدم الحضاري فلا بد أن تحمل بين طياتها نزعة اجتماعية لا فردية وحسب. ويرى مستنداً في رأيه إلى (جيزو) و (كسرلنج) أن روح الدين المسيحي ممتزجة مع تقاليد القبائل

الجرمانية اليدوية التي اعتنقت المسيحية هي أساس حضارة أوربا الحالية (٢٠). كما أن روح الدين الإسلامي هي أساس الحضارة الإسلامية، وبقدر ما ينتعش دور الروح في النفوس كان انعكاس ذلك في ارتقاء الحضارة . وهكذا تسير الحضارة في ثلاث مراحل مرحلة : انتعاش الروح وكبت الغرائز وتنظيمها، ومرحلة وسط تتدني بها مسيرة الروح، وينتعش دور العقل الذي لايعد قادراً كقدرة الروح على كبت الغرائز وتنظيمها. لذا فإن الغرائز تبدأ بفعلها الهدام إلا أن الحضارة تبقى صامدة في مسيرتها معتمدة على بقايا دور الروح في النفوس، إلى أن يبلغ تجرع كأس الغرائز تمامه ، ومن هنا يبدأ الانحطاط الحضاري بسيادة الغرائز، بدل الروح في المجتمع (٢١).

بيد أن عملية التغير المنصب في تفجير الطاقات الروحية الكامنة في الإنسان ليس بالعمل اليسير إذ أنه يتطلب معرفة معمقة في الإنسان وإمكانياته ونقائصه، وتقصياً واعياً للقيم الاجتماعية في الإسلام، فعلم النفس وعلم الاجتماع ضروريان إذن للكشف عن القيم الجديدة في النهضة الإسلامية، وعن الطرق الجديدة التي تزري بها بعض الخرافات المتخلفة عن عصر ما بعد الموحدين ... وبهذه الطريقة ينكشف الغموض عن بعض خفايا النفس، فيما بعد الموحدين لنتعرف أين ينبغي إحداث التغير الضروري ... والدين الذي هو التعبير التاريخي والاجتماعي عن هذه التجارب المتكررة خلال القرون، يعتبر في منطق الطبيعية أساس جميع التغيرات الإنسانية الكبرى، وإذن فلن نستطع أن نتناول الواقع الإنساني من زاوية المادة فحسب (٢٢).

وينحي بن نبي باللائمة على تجربة الإصلاح المتمثلة بشخص الشيخ محمد عبده لأنها وإن أفلحت في التركيز على الفرد كأداة للتغيير فإنها أخطأت المرمى حينما عادت لتؤكد على علم الكلام للتوصل إلى العلم بالله . وهكذا فقد سارت مدرسة الإصلاح الحديثة على هدى مدرسة إقبال لتؤكد على مسألة التنمية الروحية لا الانخراط في الجدل الكلامي وعدّت هذا أساس حالة تغيير اجتماعي لاحِق للفرد والمجتمع (٢٣).

و يرى بن نبي أن علم الكلام لايتصل بمشكلة النفس إلا في ميدان العقيدة ، وأن مسلم ما بعد الموحدين لم يتخلَّ مطلقا عن عقيدته ، ولكن عقيدته تجرّدت من فاعليتها لأنها فقدت إشعاعها الاجتماعي رغم بقاء الفرد مؤمناً. فإذن المشكلة هي أن نردّ للعقيدة فاعليتها وقوتها الإيجابية وتأثيرها الاجتماعي ، أي أن مشكلتنا ليست في أن نبرهن للمسلم على وجود الله بقدر ما هي في أن نشعره بوجوده ، ونملأ به نفسه باعتباره مصدراً للطاقة (٢٤).

٢- خلق المبررات و تقديم الواجبات

أشرنا عند التطرق إلى أسباب التخلف إلى انخفاض الفاعلية (الإنتاجية) كسبب رئيس . ولكن لِمَ التباين بين انتاجية الفرد في عالمنا الإسلامي والعالم الغربي حتى نستفيد منه كعامل الانطلاق لا للانحطاط ؟

يرى بن نبي أن الطاقات الاجتماعية في الإنسان تتشكل من اليد والقلب والعقل ، وكل البشر يمتلكونها ، ولكن هناك من البشر ممن تعمل لديهم بطاقة كبيرة، ومن تعمل لديهم بطاقة متواضعة، وسر الاختلاف يتلخص بتباين درجة التوتر والاندفاع بين فرد وآخر، والتي يشير إليها القرآن الكريم بقوله تعالى: « يايحيى خذ الكتاب بقوة » (٢٥). هذا التوتر في الجهد و العمل سبق وأن رأيناه في مضاعفة إنتاج العامل الروسي من الفحم عن نموذج تايلر. كما رأيناه من كتب السيرة حينما يحمل عمار بن ياسر الصحابي الجليل حملين بدل حمل رجل واحد في مشروع بناء المسجد الذي هو نموذج بناء مجتمع جديد (٢٦).

ويتباين الأفراد كما تتباين المجتمعات فيما بينها في درجة التوتر تبعاً لتباين مبررات النشاط . ويرى بن نبي أن «الإنتاج الاجتماعي يرتقي بقدر ما يكون النشاط الفردي موجهاً لسد حاجة غير فردية ، أو بعبارة أخرى بقدر ما يكون موجهاً لمصلحة عامة» (٢٧) ، لذا فكون النشاط الفردي لدى فرد الغربي موجهاً لمصلحة عامة كان انعكاس ذلك في ارتفاع الإنتاجية.

ولكن ألم يحن الوقت الذي يفقد فيه المجتمع الغربي مبررات و جوده ؟ يجيب بن نبي بنعم ، وإن ذلك متمثل بفلسفة الوجودية المنتشرة في أوربا والمعبّر عنها بالأدب الوجودي، و التي نرى فيها الإنسان الغربي ذاهلاً عن سر وجوده لماذا خُلِق ؟ ما هو دوره في الحياة ؟

يقول ج. ب. سارتر على لسان أحد أبطاله : « إنني خرجت من العالم فبقي ممتلئاً مثل البيضة . كأن كياني لم يكن له لزوم» (٢٨). ويقول في موضع آخر : « إنك يا مسكين دخيل وزائد مثل شظية خشب تحت الجلد » (٢٩). فهذه العبارات الوجودية كلها تعبر عن أزمة مجتمع لم يصبح فيه للأفراد مبررات لكيانهم.

إن ما أورده بن نبي بحاجة إلى توقف ومراجعة. ففي حقيقة الأمر إن نشاط الإنسان الغربي سواء كان ذلك في المجتمع الرأسمالي أو الاشتراكي هو لتحقيق أقصى المنافع الخاصة للفرد ، أي لتحصيل الحقوق لا لتحقيق المنافع العامة (الواجبات)، وهذا ناجم عن غريزة طبيعية في الإنسان تتجه به هذا الاتجاه. بل إن هذه الحقيقة تعد نواة عمل النظام الرأسمالي ومحرك نشاطه الاقتصادي. ويؤيد ذلك ما أورده بن بني على لسان ج. ب. سارتر نفسه. فلا يعقل أن إنساناً لا يعرف سرّ و لا قيمة وجوده أن يوجه نشاطه لإشباع حاجات أفراد المجتمع !

والغريب أن بن نبي يشير في موضع آخر إلى حقيقة توجه الفرد الغربي لإشباع حاجاته الخاصة بل وإلى المطالبة بحقوق أكثر من الواجبات التى يبذلها، كما يبدو في التالي : « وهكذا نجد أن أوربا النازعة إلى الكم و النسبية قد قتلت عدداً كبيراً من المفاهيم الأخلاقية حين جردتها من أرديتها النبيلة، وأحالتها ضروباً من الصعلكة، وكلمات منبوذة في اللغة طريدة من الاستعمال ومن الضمير، وكأنما صارت القواميس أحيانا مقابر للكلمات لا توحي بشيء لأن مفهومها لا ينبض بالحياة. ولقد تعاظم خطر تلك النزعة الكمية في أوربا طبقاً للعامل المضاعف المتمثل بالقوة الفنية، والذي تملكه صناعات غزت العالم كأنها أخطبوط يضاعف بصورة هائلة شهوة الإنسان إلى المادة ، فهي تملي على الطفل اتجاهه في الحياة بحيث لا يختار طريقه فيها إلا وقد وضع نصب عينيه ما يأخذ من المجتمع لا ما يعطي. إنه يبحث عن حظه لا عن رسالته)(٣٠).

أما كيف تتحقق المنافع العامة بإشباع حاجات أفراد المجتمع ؟ إن ذلك يتحقق بشكل غير مباشر من سعي كل فرد لتحقيق منفعته (أي سعيه لتحصيل حقوقه) وهذه الحقيقة يشير ‘ليها مفكرو المدرسة الرأسمالية أنفسهم ، وحتى المجتمع الاشتراكي الذي وضع هدف إشباع حاجات المجتمع كغاية له، فإن الفرد يسير في ظله نحو إشباع حاجاته الخاصة، لذا وجدنا أن نظام الأجور الذي أخذوا به لا يقوم على أساس مساوات أجور الشغيلة، بل أن يراعي إشباع حاجاته، ومقدار الطاقة التي بذلها في العمل كي يزيد من إنتاجية الفرد. و مع ذلك فإن هذا النظام أخذ يعاني في آخر أيامه من جملة أمراض يعود سببها الرئيس إلى عدم إعطاء حوافز الفرد أهميتها المطلوبة، فضلاً عن موقف النظام من الملكية الخاصة .

ومن هنا نقرر أن النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على هدف العبودية لله كمحور لحركة النظام بل إنه الأساس الثقافي لحركة المجتمع، لو أردنا له ديمومة حركة العمل، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نظام توزيع أمثل يعود بموجبه لكل عناصر الإنتاج دخلها العادل، ذلك الدخل الذي من شأنه خلق التوتر الازم لدفع إنتاجية العمل. هذا إضافة إلى نظام إعادة توزيع أمثل يسهم في تحقيق كفاية الجميع من خلال إشباع حاجاتهم الخاصة والجماعية. ولعل نظام الزكاة الإسلامية وحق الدولة في التوظيف على الأغنياء، وإلزام أصحاب الدخول والثروات الكبيرة بتشييد و صيانة المرافق العامة إن عجزت الدولة عن تحقيق ذلك (٣١) ، من شأن كل هذا إشباع الحاجات الفردية والعامة، و خلق نظرة جديدة من قبل أصحاب الدخول الواطئة في أن ثروات الطبقة الغنية تصب بمنافعها في سلة مصلحة المجتمع ، فينحسر البغض والكراهية بين فئات المجتمع، و تشحذ جهود الطبقة العاملة نحو العمل والإنتاج، لأنها قد حصلت على أجرها

في ظل نظام توزيع عادل ، وما خلفته من فائض قيمة قد عاد لينصب في ظل شبكة إعادة توزيع الدخول والثروات في تحقيق كفايتها وإشباع حاجاتها العامة . إذن ، إن ما يسمى بالصراع الطبقي لم يكن له ليخلق و ينمو لولا تكديس الثروات و حجبها عن تداول المجتمع « كي لا يكونَ دُولةً بين الأغنياءِ منكم» (٣٢).

٣- انسجام المعادلة الاقتصادية مع المعادلة الاجتماعية

يرى بن نبي أن التصنيع ليس هو العامل الحاسم في تخلف الدولة الإسلامية التى تشكل نصف الكرة الأرضية الجنوبي ، وفي تقدّم الدولة الغربية. ويستشهد لإثبات رأيه بتجربتين هامتين في التاريخ الحديث هما تجربة التنمية الاقتصادية في ألمانيا وإندونسيا اللتان خطط لهما الاقتصادي المعروف (شاخت). ففي حين أن ألمانيا التي مزقتها الحرب وأدّت إلى القضاء على هياكلها الصناعية قد استطاعت أن تستعيد وضعها ما قبل الحرب خلال عقد واحد ، نرى وفي الوقت نفسه أن إندونيسيا التي استطاعت أن تستعيد سيادتها الكاملة مع ما تحتوية أراضيها من موارد تعد بموجبها من الدول الغنية في العالم ، فإنها لم تحقق الأهداف المطلوبة وظلت تعاني من أسار التخلف الاقتصادي زمناً طويلاً.

وفي مشهد آخر ينقلنا المفكر إلى الأمة العربية زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) التي انطلقت من نقطة الصفر من حيث الإمكان ، ولم يكن لديها شيء للاضطلاع بمهماتها الجسيمة في المجال الاجتماعي والسياسى والعسكري علي حد سواء « ولكننا نراها، ولا أحد ينكر هذا ، تقوم بهذه المهمات دون إرجاء و لا إهمال حتى يكتمل إمكانها، نراها منذ اللحظة الأولى و بالإمكان البسيط الذي بيدها في تلك اللحظة وكأنها قادرة على كل شيء، وإذا بها تنفذ خططها في كل المجالات كأنما معامل ضرب تدخل في فعالية و سائلها البسيطة، فجعلها كافية لإنجاز المهمات من الناحية وجعلها تكتمل في آن واحد من ناحية أخرى» (٣٣).

ولكن لِمَ فشل مخطط شاخت لإندونيسيا في حين نجح لألمانيا ؟ يجيب بن نبي بأن مخطط شاخت قد راعى المعادلة الاجتماعية للشعب الألماني ولم يراعها للمجتمع الإندونسي. وينحي بن نبي باللائمة في فشل خطط التنمية في الدول الإسلامية النامية إلى أن المعادلة الاقتصادية كانت مستوردة لم تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي . يقول بن نبي : « إن مبدأ اقتصادياً لايمكن أن يكون له أثره ، و مقدرته التامة على التاثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة » (٣٤).

فأي مشورة تهدف إلى وضع نظام اقتصادي أو إصلاح نقائصه ينبغي إذن ، من حيث المبدأ ، أن تضع في حسابها العناصر غير الاقتصادية. ولو أردنا أن نستخلص من هذا الكلام نتيجة صادقة لبناء اقتصاد إسلامي ، فمن اللازم أن نفكر في الشروط الفنية التي يتطلبها التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان المتخلفة، وبين المعادلة الاقتصادية للقرن العشرين (٣٥).

ولكن كيف يعمل التوفيق بين المعادلة الاقتصادية والمعادلة الاجتماعية على تحقيق التنمية ؟ إن هذا التوافق من شأنه تحريك الإرادة الحضارية لتقوم بدورها الفعال في مضاعفة الإمكان الحضاري. فالإرادة الحضارية هى نشاط مجتمع نراه وكأنما تجمدت و سائله مهما كان كمّها، وكأنما تعطل إمكانه مهما كان حجمه المادي (٣٦). أما الإمكان الحضاري فإنه يتضمن الشروط المادية في صورة إمكان، أي أنه يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهماته بحيث لو عدنا لعالم الاقتصاد بهذه الاعتبارات فإنا لا نراه عالم الكميات وعالم الأرقام إلا في المرتبة الثانية ، أي بعدما تبعث فيه الإرادة الحضارية الحركة والحياة. وإنما تتدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عمليات إنجاز ويتطلب الإنجازها إشرافاً و تنظيماً ورقابة، أي بقدر ما يكتمل الإمكان. ويسبق هذا كله بالطبع العامل النفسي والروحي الذي ينهض بالاقتصاد على أنه التجسيم للإرادة الحضارية (٣٧) .

٤- تطويع التكنولوجيا للبيئة الإسلامية

ونرى في إشارات بن نبي دلالات علي أسبقيته الفكرية بل ريادته في الدعوة إلى تطويع التكنولوجيا للبيئة الإسلامية ، بما ينجم عن هذا التطويع من خلق لتكنولوجيا محلية ذات طابع خاص . و يضرب الأمثلة تلو الأخرى من الواقع الحضاري للأمة الإسلامية ،إذ يبين كيف واجهت وبحزم تحديات الحضارات التي عاصرتها. و يتدرج من اختيار طريقة الدعوة إلى الصلاة باعتماد الصوت الإنساني بدل الأجراس كوسيلة جديدة لتلبية نفس الحاجة ، و المنبر بدل كرسي الوعظ المسيحي ، إلى الفلاسفة المسلمين الذين نقلوا فلسفة أرسطو المادية إلى الفكر العلمي الإسلامي ولكن بعد أن طبعوها بطابع إسلامي . وبعد ذلك نزع توماس الإكويني عن فلسفة أرسطو طابعها الإسلامي كي يطبعها علي المجتمع المسيحي المتهيأ للنشئ والارتقاء (٣٨).

وبن نبي لا يرى من مشكلة موقف المسلمين من نقل التكنولوجيا وتطويعها « إذ وقفوا منها موقف الزبائن لا المتعلمين» إلا جزء من مشكلة متكاملة تتمثل بالانحطاط الحضاري لا التخلف الاقتصادي وحده. ومن هنا نراه يذهب إلى مدى أوسع من الجزئيات المادية المحسوسة ، إذ يبين أن من يبعث إلى الغرب للدراسة أو لتعلم حرفة يجب أن يذهب وهو في فكره رسالة هي أبعد من تحقيق المنفعة العاجلة المتمثلة بالدراسة أو تعلم الحرفة إلى اكتشاف الثقافة ، لأنه من دون اكتشاف الثقافة يظل يتمثل فيه دور الزبون، وإن استبدل مادة الشراء من السلع الاستهلاكية إلى السلع الإنتاجية، أو المعرفة الفنية ذلك لآن اكتشافه لثقافة الغرب تؤهله لا لأن يستورد تكنولوجيا الغرب فحسب، بل - وهو المهم - أن يطوعها لبيئته ويخلق تكنولوجيا تضيف بُعداً حضارياً لإرث الإنسانية، أي أن يستأنف دوره كما كان قبل سقوط دولة الموحدين عام ١٣٦٩م ، لا أن يبقى كائناً طفيلياً على الحضارة الإنسانية. يقول مالك بن نبي : « هذه الملاحظة تبين بجلاء كيف يتصور المجتمع الإسلامي دور الطالب الذي يسافر إلي أوربا، فالهدف الوحيد أن يدرس لغة أو يتعلم حرفة لا أن يكتشف ثقافة . فكل ما يهمه هو المنفعة العاجلة، لكنا لا ينبغي أن نعزو هذا الاتجاه إلى عدم اكتراث المسلم بحضارة الغرب فحسب ، بل إن المدرسة الاستعمارية قد ساهمت في خلق هذا الوضع، إذ لم تكن تهتم بنشر عناصر الثقافة الأوربية بقدر ما تحرص على توزيع نفاياتها التي تحيل المستعمَر عبداً للاقتصاد الأوربي ، فهي لا تسعى إلى اكتشاف ذكاء التلاميذ، أو رفع مواهبهم، وإنما تسعى إلى خلق آلات ذوي كفاءات محدودة ... وهكذا كانت المرحلة الأولى من مراحل تجديد العالم الإسلامي ، مرحلة تقتني أشكالاً دون أن تلم بروحها ، فأدى هذا الوضع إلى تطور في الكم، زاد في كمية الحاجات دون أن يعمل على زيادة وسائل إشباعها، فانتشر الغرام بكل ماهو مستحدث في جميع طبقات المجتمع ... ولقد ساهمت المرأة نفسها في هذه الرفاهية ، فبدلاً أن تعمد إلى تعلّم فن حياكة ملابسها، وذوق هذا الفن لتستخدم القماش الأبيض في أناقتها ، نراها قد اكتفت بشرائها مجهزة مهيأة بيد الأوربية الحاذقة » (٣٩).

وإذا بدت لنا ضرورة أن يحمل المبعوث إلى الغرب رسالة لا أن يقتصر على تحقيق منفعة فإن أهمية الدين تبرز هنا من خلال وظيفته الاجتماعية في تغذية روح الاندفاع والإصرار لتحقيق هذا الهدف ، حيث يحرك الإنسان لاستثمار عنصر الزمن بالتفاعل مع التراب.

ولكن كيف نجعل الدين يؤدي وظيفته الاجتماعية بكفاءة ؟ الجواب يستطيع ذلك حينما يتجاوز الجهد العقلي الذي يبذله الإنسانُ حدودَ الحاجة الفردية (٤٠). ولا يكون ذلك إلا أن تكون له رسالة ، فهي تعينه حينما لايتمكن من إشباع حاجاته وتسرع به الخطى إن استطاع اسكتمال هذا الإشباع.

ولايقتصر الأمر في مشكلة تقديم عالم الأشياء على عالم الأفكار أولاً، والاهتمام بشراء منتجات الحضارة دون تركيز الطاقات البشرية والمادية في تعلم صناعة الأشياء ثانياً، بل يمتد الأمر إلى ما كان سائداً في الجزائر أيام

الاحتلال الفرنسي ، والذي نجد له مظاهر مشابهة في أقطارنا العربية والإسلامية، وهو توجيه أبناء البلدان المستعمرة إلى الدراسات الإنسانية، وإلى الدراسات الفنية ذات المستوي الأدنى . وهذا حاصل اليوم في المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون حيث يوجهون إلى المجالات الزراعية والفنية الأقل أهمية (٤١).

يقول بن نبي : « وهذا الوضع يظهر على وجه الخصوص في صورة أي مدرسة مهنية في مدينة من مدن الجزائر اليوم، فان المدرسة تضم عدداً من الأقسام يناسب عدد الصناعات في البلد غالباً. ولكن الطالب الجزائري يوجه فيها إلى قسم صناعة الخشب على وجه الخصوص، أي إلى صناعة غير مربحة لأن السوق مكتظ بمن يشتغل فيها ، بينما يوجه الطالب الأوربي إلى الصناعات الميكانيكية التي فيها رواج ومستقبل. وهذا التوجه ليس من محض الصدفة، بل من أثر التوجيه العام للتعليم الأهلي، لأن هذا تعليم ليس موجهاً في مبدأه لتكوين إطارات الفنيين في الوطن والقيادة الصناعية فيه اذ لا يستهدف خلق نخبة مثقفة، وإنما تكوين نواة من برجوازيين صغار يحملون الشهادات، و بالإضافة إلى هذا فإن الثقافة الأوربية مقدرة بحيث لا تخرج من حدود معينة » (٤٢).

٥-التوجيه :

تعزي النظريات الرأسمالية سر تخلف دول العالم الثالث إلى مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة للتنمية بسبب نقص الادخارات. وهكذا تتشكل حلقات الفقر التي لا يمكن الخروج منها. فالدول النامية في رأيهم فقيرة لأنها فقيرة. ولقد تسربت هذه الأفكار إلى جيل المثقفين العرب ، فنحن في رأيهم لا نستطيع عمل شيء لأننا فقراء وجهلاء.

ويحاول بن نبي دحض هذا الرأي اذ يرى أن المشكلة ليست في نقص رؤوس الأموال والكفاءات البشرية، و لكن في كيفية توجيهها نحو أوجه النشاط الاقتصادي والتي يتحقق من خلالها أعلى مردود إنتاجي. يقول بن نبي : « نحن فقراء ، مافي ذلك شك، ولكننا لا نحمل في جوانبنا هماً لعلاج هذا الوضع باستخدام الوسائل المتاحة لنا استخداماً مجدياً ... وكم ثمرة من ثمرات الفكر ذات الأهمية الخطيرة تنتظر – دون أمل – نشرها لعجز أصحابها المادي ، بينما الأموال العامة تذهب إلى حيث لا ندري ... فليست المشكلة على هذا مالية ، و لكنها مشكلة نفسية و فنية ، إنها مشكلة (توجيه رأس مال)» (٤٣) .

وهكذا إذا امتلك المسلم المال والعلم و لم يستطع أن يوجههما بشكلهما الصحيح نحو تحقيق وظيفة اجتماعية فإن هذا من دلائل توفر القابلية على الاستعمار فيه « فكون المسلم غير حائز جميع الوسائل التي يريدها لتنمية شخصيته ، وتحقيق مواهبه ، ذلك هو الاستعمار ، و أما ألا يفكر المسلم في استخدام ما تحت يديه من الوسائل استخداماً مؤثراً ، وفي بذل أقصى الجهد ليرفع من مستوى حياته حتى بالوسائل العارضة ، وأما ألا يستخدم وقته في هذا السبيل فيستسلم – على العكس – لخطة إفقاره وتحويله كمّاً مهملاً يكفل نجاح الفنية الاستعمارية ، فتلك هي القابلية للاستعمار » (٤٤).

تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة (١٩٧٩ – ٢٠٠٠) سيبلغ خريجي جامعات الوطن العربي (١٢) مليون خريج (٤٥). وأن هناك (٢٠٠٠) من العرب يحصلون على درجة الدكتوراه في الخارج سنوياً (٤٦).

ومن هنا نلاحظ بأننا لا نشكو من الحكم بخصوص الإمكانات المتاحة ، ولكن عن كيفية الاستفادة القصوى من هذا الكم في أغراض التنمية الحقيقية. لذا فإن نسبة كبيرة من هذا العدد لا يعودون إلى بلادهم ، والذين يعودون يواجهون بيئات أكاديمية لا تحتفي بهم (٤٧). كما بلغ حجم الفوائض النفطية العربية في السبعينات حتى بداية الثمانينات حداً جعل العديد من الاقتصاديين من داخل الوطن العربي يناقش بجدية كيفية توجيه رؤوس الأموال هذه. و تدفقت مساعدات التنمية من الدول العربية النفطية إلى الدول الأخرى الفقيرة بسخاء. فقد بلغ إجمالي مساعدات التنمية الميسرة من دول الخليج العربية و الجزائر وليبيا إلى الدول الأخرى ١٠٤١٦,٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٢

(٤٨). و من هنا نلاحظ بحق سبق بن نبي في تأكيده على التوجيه لا الحكم يوم أن كانت لا رؤوس الأموال العربية ولا العقول العربية بالمستوى الذي عليه اليوم.

٦- فكرة كومنولث إسلامي:

عالم اليوم عالم التكتلات. هذه التكتلات التي تتمحور في الجانب الاقتصادي أولاً ، ثم تتطور منه حتى تشمل الجوانب السياسية.

لقد كشف عقد التسعينات من هذه القرن وحدة اقتصادية شملت معظم القارة الأوربية ، تلا ذلك مشروع لتحرير التجارة يشمل الدول المطلة علي المحيط الهادي ، إضافة إلى دول أسيوية أخرى مثل الصين بسقف زمني حدد له عام ٢٠٢٠م.

إن مما يدعو للتامل حول المنطقة الكبرى الأخيرة، أنها تضم دولاً تتزعم حركة الاقتصاد في عالم اليوم كالولايات المتحدة الأمريكية ، والصين ، واليابان ، وأستراليا ، إضافة إلى دول أخرى أقل حجماً وقوة كماليزيا مثلاً . ويبلغ إجمالي الناتج القومي لدول المنطقة نصف الناتج القومي العالمي ، وتصل حصتها إلى (٤٦%) من التجارة العالمية (٤٩).

وإذا كانت دول أوربا تتقارب فيها بينها على أساس الانتماء الأوربي ، والدين المسيحي ، والتقدم الاقتصادي رغم اختلاف القوميات ، فإن دول المجموعة الجديدة تضم دولاً كبيرة، وأخرى صغيرة ، كما تضم أدياناً مسيحية ، وبوذية ، وإسلامية ، و قوميات مختلفة.

هذا هو العالم اليوم ، فبماذا تحدث مالك بن نبي قبل أربعين عاما ؟ لقد تحدث عن مشروع حضاري كبير يشمل تكتلاً اقتصادياً وسياسياً بين دول العالم الإسلامي التي تربطها العقيدة الإسلامية. ورغم تعدد قومياتها ، فإن اللغة العربية تعد لغة العبادة لشعوبها ، ويدعو هذا التكتل بالكومنولث الإسلامي . وكي يحدد حدوداً لهذا التكتل فإنه يعرفه بأنه « اتحاد فيدرالي بين العوالم الإسلامية يترأسه مؤتمر إسلامي يقوم بدور الهيئة المنفذة لهذا الاتحاد » (٥٠).

ويرى بن نبي أن المشابهات قائمة بين الكومنولث الإسلامي والكومنولث البريطاني في العديد من الأمور، وأهمها المساحة الكبيرة التى يشملها ، وفى هذا المستوى تتخذ المشاكل صيغة جغرافية – سياسية ، أي صيغة سياسية محددة بالمساحة على الخصوص . وهذة المشابهة مهمة جداً من شإنها الإيحاء بالحلول والتقريب بينها ، وبخاصة وأن الكومنولث البريطانى ليس دولة واحدة ، ما دامت كل بلاد عضوة فيه تمارس سيادتها فى كل المجالات ، وتملك تمثيلها الدبلوماسي الخاص بها في الخارج . وعلى العكس من ذلك ، فإن دول الولايات المتحدة الأمريكية تكون فيدرالية ذات تمثيل دبلوماسى واحد.

ولا يمكن تصور الرابطة العضوية للكومنولث الإسلامي مشخصة فى ملك أو حتى فى رئيس جمهورية، ولكن فى فكرة هي الإسلام ممثلة فى مجمع دائم يجسد الإرادة الجماعية للعالم الإسلامي ويمثل مصالحه العامة (٥١) .

وفى ضوء المستجدات الجديدة المتمثلة فى التكتلات الاقتصادية الكبرى فى عالم اليوم يمكن لفكرة كومنولث إسلامي التي شخّص بعض معالمها مالك بن نبى أن تتطور وتستفيد من الإطار الاقتصادي لعمل هذة التكتلات ، والتي قامت على أساس تحرير التجارة بينها ، و من المفيد هنا أن لا نفعل الاستفادة من تجربة مجلس التعاضد لدول أوربا الشرقية (الكوميكون)التي قامت على فكرة التكامل الاقتصادي فى المجال الإنتاجي ، على أن يكون ذلك بشكل متزامن مع تحرير التجارة بينها ، وبخاصة أن اقتصادات هذه المنطقة تعد هشة تحتاج إلى بناء وتطوير لخلق فائض إنتاجي من السلع يغذى السوق المحررة بالمنتجات.

ولِمَا للموضوع من أهمية يشير اليه بن نبي فى كتاب سابق لفكرة كومنولث إسلامى وهو (فكرة الإفريقية الاسيوية) ، ثم في كتاب لاحق لفكرة كومنولث إسلامي وهو (المسلم فى عالم الاقتصاد) حيث يبين التالي : « فلقد تحقق اقتصاد القرن التاسع عشر فى الغرب فى المستوى القومي . ولقد فات أوان هذا المستوى الآن ، أو على الأقل هو فى طريقة إلى الزوال . فالاقتصاد يتطور شيئاً فشيئاً نحو صورة الاتحاد الاقتصادي ، وما (البول) وهو الاتحاد الذى يشمل أكثر من قومية ، والاتحاد الصناعي ، إلا معالم جوهرية لهذا التطور نحو اقتصاد جماعي يوحد الحاجات والوسائل فىعدة بلاد » (٥٢) .

إن من شأن الكومنولث الإسلامي أن يسهم فى تقليل مشكلة تدهور شروط التبادل الدولي وآثارها الوخيمة على البلاد الإسلامية . ذلك أن تحرير التجارة بينها سيزيد بالضرورة من حجم التجارة البينية من مختلف السلع ، والتي يكون جزء منها سلعاً كانت تستوردها بعضُ هذة الدول من أسواق الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة ، كذلك فإ من شأن الأسواق المشتركة تعزيز المقاصة في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فى السوق الواحدة ، وبالتالي التقليل من الاحتياج المستمر من العملة الأجنبية لتسديد الالتزامات ، والتقليل من الاحتياجات للعالم الخارجي لتصدير المواد الأولية المنتجة محلياً بفعل التكامل الإنتاجي بين دول المنطقة ، ومن تم تنحسر قدرة الدول الكبرى فى فرض شروطها التساومية التعسفية تجاه البلدان الإسلامية المنتجة لهذة المواد ، إضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية لدول الكومنولث تجاه العالم الخارجي .

الخاتمة

ليس أمام العالم الإسلامي إزاء التكتلات الاقتصادية العالمية الراهنة إلا وأن يحذوا حذوها ، ليس بدافع التقليد الأعمى ، بل إن الضرورات الاقتصادية تستلزم مثل هذة التكتل .

يعود أحد الاسباب الرئيسة لتكتل أوربا إلى فقدانها مستعمراتها ، وبالتالي فقدانها لشروط تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وهكذا فبالتكتل ضمن وحدة اقتصادية ، وبالتالي سياسية تستطيع التعويض عما فاتها بسبب فقدان المستعمرات .

وتبرز أهمية تكتل دول العالم العربي بخاصة والعالم الإسلامي بعامة ، لأن العالم الإسلامي مسؤول أمام شعوبه لتحقيق هدفين لازمين له لغرض البقاء ، ومن ثم التنمية ، وهما : توفير الغذاء لكل فم ، والعمل لكل ساعد ، وتحقيق هذا الهدف يكون أيسر إذا نظرنا للعالم الإسلامي ككتلة واحدة تتباين أقطاره في خبراتها بين أقطار حباها الله بوفرة الموارد وسعة الأرض ، وأقطار بكثافة السكان ، وأقطار بوفرة رؤوس الأموال (٥٣) .

وبالرغم من أن وجهة نظر بن نبي التي طرحها في (وجهة العالم الإسلامي) تتخلص فى أن الواجب يجب أن يسبق الحق وأن يزيد عليه ، فإنه يؤكد فى مبحث آخر فى نفس الكتاب على أن هناك حقوقاً للحياة الكريمة يجب توفيرها للفرد لا يمكن التنازل عنها ، وهى حقوق تنحصر فى حدها الأدنى فى توفير ضروريات البقاء والعمل والتي بدونها لا يستطيع الفرد أن ينتج أساساً ، أى أن يقدم واجباً . ثم يعود ليؤكد على الحقيقة ذاتها وبشكل أعمق بعد اثنين وعشرين عاماً فى كتابه (المسلم فى عالم الاقتصاد) . يقول بن نبي : « فلكي يحدّد الرجل المسلم وجهته الاقتصادية يجب أن يتخلص من العامل "المقلل" الذى يهبط بمقدرة وسائله التأثيرية. ولن يستطيع الدخول فى أي اضطراد للنمو الاقتصادي إلا إذا حققنا انتقاله غير المشروط من المرحلة النباتية إلى الوضع الايجابي الفعال باعتباره مبدأ، بحيث توفر له دون شرط كمية الوحدات الحرارية اللازمة لهذا الانتقال ، والضمان الأول اللازم لكرامته الإنسانية ، أي من الواجب أولاً أن نضع المشكلة فى مصطلحات البقاء » (٥٤) .

ويبين بن نبي أن النظرية الاقتصادية القائمة على الحاجة ، وهي النظرية الماركسية ، تقرر فى صورة فرض "الحق" غير المشروط لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي (٥٥) .ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد القائم على آلية

السوق بدأ يوجه قواه الانتاجية والتوزيعية نحو مذهب يدور حول فكرة الحاجة ، ويضرب مثالاً على ذلك الصناعة الفرنسية « ولقد كانت الصناعة الفرنسية حتى عام ١٩٣٦ تطبق منهج مالثوس لكي تتخلص من فائض الإنتاج ، واليوم تحاول أن توزعه عن طريق الدولة دون مقابل ، كما حدث أن بدأت توزع فى مطلع كل شتاء كيلوغرامين من السكر على الفقراء ، وهم يوزعون ٥/١ لتر من اللبن يومياً على تلاميذ المدارس الابتدائية » (٥٦) .

ولم يكن من الجائز لبن نبي من موقعه كممثل الفكر الإسلامي أن يشير إلى رأى المدرسة الماركسية فى ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للفرد أو يبين توجه النظرية الرأسمالية قبل أن يدلي بنص من القرأن الكريم أو السنة النبوية الشريفة أو كتابات رجال الفقه الإسلامي العامرة بالشواهد التي تؤكد أسبقية الفكر الإسلامي فى هذا الجانب الحيوى . وإليك الآتي : قال تعالى : « إنَّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى » (٥٧) . ولا يقتصر الأمر على توفير الحاجات الأساسية الفردية ، بل يمتد إلى الحاجات الأساسية التي تأخذ منحى عاماً ، كالطرق والجسور والقنوات . ويحمِّل الدولة هذه المسؤولية لقوله (صلى الله عليه وسلم) : « الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته » (٥٨) . ومن مقتضى مسؤولية الإمام توفير الحاجات الجماعية للرعية كلها ، يقول الإمام علي (رضي الله عنه) : « لا بد للناس من إمارة ، وحينما يسأل عن ذلك يجيب بأنها يقام بها الحدود ، وتأمن بها السبل ، ويجاهد بها العدو ،ويقسم الفيء) (٥٩) .

بيد أن البناء المادي لايرتجى تحقيقه دون إرادة حضارية تضاعف من حجم الإمكان الحضاري ، وهذا يتطلب ثورة ثقافية تسبقه كما كان شأن الشعوب الأخرى . يقول بن نبي : « يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية ، وكنقطة تلاقٍ تلتقي عندها كل الخطوط فى البرامج المعروضة للإنجاز » (٦٠). والدين هو المركب اللازم لتحقيق التفاعل المطلوب بين عناصر الحضارة ، ويعدّ فى المنطق الطبيعي أساس جميع التغيرات الإنسانية الكبرى (٦١) . ولكي يحقق الدين دوره المطلوب فى مزج عناصر الحضارة وتوجهها وجهتها الرائدة فى تحقيق الحضارة يجب أن يتميز بنزعته الاجتماعية. ويبدو أن هناك ثلاثة أركان لا بد منها لتحقيق النزعة الاجتماعية للدين وهي :

١- إرساء مبدأ العبودية فى النفوس كي تتحول جميع أعمال الفرد ، ومن ضمنها عمله للمجموع ، إلى عبادة مصداقاً لقوله تعالى : « وما خلقتُ الجنَّ والإنس إلا ليعبدون » (٦٢) .وعلى هذا الأساس ، فكلما ازداد بذل الفرد لصالح المجموع كلما ازداد اقتراباً من الله تعالى .

٢- تحقيق نموذج أمثل لتوزيع عوائد عناصر الإنتاج ، يشعر الفرد بموجبه أن المجتمع لم يظلمه ببخسه حقه.

٣- الاستفادة من عناصر إعادة توزيع الدخول والثروات فى النظام المالي الإسلامي والمتمثلة بنظام الزكاة والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي لتحقيق كفاية المعوزين وإشعارهم بأن حقهم المفروض لهم فى أموال الأغنياء قد أدِّي لهم على الوجه المطلوب، وبالتالي خلق أعلى الحوافز لديهم لزيادة الإنتاجية التي هي أساس أي تقدم اقتصادي.

المصادر حسب ورودها فى متن الدراسة

١- مالك بن نبى ،فكرة كومنولث إسلامى ، (ء_/ مقدمة الكتاب للاستاذ محمد عبدللة السمان) ترجمة الطيب الشريف ،سلسلة الثقافة الإسلامية رقم (١٦) المكتب الفنى للنشر ،القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٣ .

٢- عمر كامل مسقاوى ، مالك بن نبى والدعوة للانتقال من التكديس إلى البناء ،مجلة العربى ،عدد ٢٨٥ ،اب سنة ١٩٨٢ ، ص ٦٨ .

٣- محمد الميلى ، الجزائر والمسألة الثقافية (صراعات البحث عن الذات الثقافية)،مجلة المستقبل العربى ،عدد ٤٧ ،١٩٨٢ ، ص ٥٤ .

٤- مالك بن نبى ،فكرة كومنولث إسلامى ،مصدر سابق ،ص ٧ .

٥- المصدر السابق ، ص ٧ .

٦- المصدر السابق ، ص ١٩ .

٧- د.عمرو محىالدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٤

٨- Nurkse , "Problems of caoital formation unfer developed countries ", Basil Black weel , ١٩٦٦ .

٩- د. عمر و محىالدين ، مصدر سابق ، ص ١٨٠-١٨١ .

١٠- مالك بن نبى ، وجهة الغالم الإسلامى ،ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار العروبة ،القاهرة ،١٩٥٩ ، ص ٣٤.

١١- مصدر سابق، ص ١٠٢ .

١٢- مالك بن نبى، المسلم فى عالم الاقتصاد، دار الشروق ،بيروت ،لبنان ، ١٩٧٨ ،ص ٤٦ .

١٣- مالك بن نبى، فى مهب المعركة ، ط١ ،مكتبة دار العروبة ،القاهرة، ١٩٦١ /ص ٢٢-٢٤ .

١٤- مالك بن نبى، المسلم فى عالم الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٦٦ .

١٥- مالك بن نبى، فكرة كومنولث إسلامى ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

١٦- مالك بن نبى ،المسلم فى عالم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

١٧- د.عمر و محى الدين ،مصدر سابق ، ص ٢٨٥-٢٨٦ .

١٨- د.محمد عبد المنعم الجمال ، موسوعة الاقتصاد الإسلامى ،ط١ ،دار الكتاب المصرى ،القاهرة ،ودار الكتاب اللبنانى ،بيروت ،١٩٨٠ ، ص ٩٨

١٩- مالك بن نبى ،تأملات فى المجتمع العربى ،ط١ ،دار العروبة ،القاهرة ،١٩٦١ ، ص ٤١ .

٢٠- مالك بن نبى ،شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مسقاوى و عبدالصبور شاهين ،ط٢ ،دار العروبة ،القاهرة ، ١٩٦١ ،ص ٨٦ .

٢١- المصدر السابق ص٩٦ .

٢٢- مالك بن نبى ،وجهة العالم الإسلامى ،مصدر سابق ، ص ١٧٢-١٧٣ .

٢٣- المصدر السابق، ص١٧٥ .

٢٤- المصدر السابق، ص٥٥ .

٢٥- سورة مريم، اية ١٢ .

٢٦- مالك بن نبى ،تأملات فى المجتمع العربى ،مصدر سابق، ص ٤٣ .

٢٧- المصدر السابق ، ص ٣٦ .

٢٨- المصدر السابق ، ص ٥١ .

٢٩- المصدر السابق ، ص ٥١ .

٣٠- مالك بن نبى ،وجهة العالم الإسلامى ،مصدر سابق ، ص ١٤١ .

٣١- امين محمد سعيد الادريسى ، اشباع الحاجات الاساسية فى ظل النظام المالي الإسلامى والانظمة الوضعية (دراسة مقارنة) ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٤، ص ٢٢١-٢٢٢ .

٣٢- سورة الحشر، اية ٦ .

٣٣- مالك بن نبى ،المسلم فى عالم الاقتصاد ،مصدر سابق ،ص ٧٢-٧٣ .

٣٤- المصدر السابق، ص ١٩ .

٣٥- المصدر السابق، ص ٢١ .

٣٦- المصدر السابق ، ص ٧٣ .

٣٧- المصدر السابق ، ص ٧٤ .

٣٨- مالك بن نبى ،وجهة العالم الإسلامى ،مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤ .

٣٩- المصدر السابق، ص ٦٨-٧٠ .

٤٠- المصدر السابق ، ص ٧١ .

٤١- حسين ابو النمل ، الصناعة الاسرائيلية ، ط١ ، دار الطبيعة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، جدول ٣١ ،ص ١٠٩ .

٤٢- مالك بن نبى ،فى مهب المعركة ،مصدر سابق، ص ٤٠-٤١ .

٤٣- مالك بن نبى ،وجهة العالم الإسلامى ،مصدر سابق، ص ٩٢-٩٨ .

٤٤- المصدر السابق ، ص١٠٢ .

٤٥- انطو ان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص٩ .

٤٦- المصدر السابق ، ص١٨ .

٤٧- المصدر السابق، ص١٨ .

٤٨- صندوق النقد العربى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٤ ،جدول رقم ١٢-٢ ،ص٢٩٢ .

٤٩- United Nation Statistical Yearbook (١٩٩٢-١٩٩٣) ,New York,١٩٩٥ .

٥٠- مالك بن نبى ،فكرة كومنولث إسلامي، مصدر سابق ، ص٣٤ .

٥١- المصدر السابق ، ص٧١.

٥٢- مالك بن نبى ، فكرة الافريقية الاسيوية ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة بدون تأريخ ، ص ١٨٤-وكذلك مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، ص٣٠.

٥٣- مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص١٢٤-١٢٥ .

٥٤- المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.

٥٥- المصدر السابق، ص٢٦ .

٥٦- المصدر السابق، ص٢٧ .

٥٧- سورة طه، اية ١١٨ .

٥٨- صحيح الامام البخارى ، مطابع دار الشعب ، القاهرة ، ج ٢ ، ص٦ .

٥٩- احمد عواد محمد الكبيسى ، الحاجات الاقتصادية فى المذهب الاقتصادى الإسلامى ، اطروحة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الشريعة – جامعة بغداد ، مطبعة العانى ، بغداد ،١٩٧٨ ، ص ١٤٩ .

٦٠- مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مصدر سابق، ص٩٢.

٦١- مالك بن نبى ، وجهة العالم الإسلامى ، مصدر سابق ، ص١٧٢-١٧٣ .

٦٢- سورة الذاريات ، اية ٥٦ .